التنافـس الأمريكـى الصينـى على مناطق النفوذ بشـرق أفريقيـا فى الفترة من 2012 حتى 2023

أ. مـراد الشربينـى (*)

• **مُلخص:**

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على التنافس الأمريكى الصينى على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا فى الفترة من 2012 حتى 2023 م. وذلك من خلال التعرف على مفهوم التنافس الدولى فى إطار القوى الكبرى، وتحديد مستقبل النظام الدولى والتنافس الأمريكى الصينى على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا، وقياس الدور الصينى الأمريكى من حيث المحددات والتوجهات والأدوات على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا. حاولت الدراسة الاجابة على تساؤلات البحثية المطروحة، في شأن أحد القضايا المهمة في القارة الأفريقية وهي ازدياد نفوذ الدول الكبري في القارة وابرز هذه الدول هي الصين وتواجدها في القارة الافريقية خاصةً دولتي جيبوتي واثيوبيا وأثر ذلك على النفوذ والهيمنة الامريكية في القارة وكيفية استخدام الصين القوة الذكية في احتواء الدول الأفريقية عكس الولايات المتحدة التي كانت تستخدم القوة العسكرية فقط وتعتبر الدول الأفريقية ما هي إلا دول عالم ثالث من وجهه نظر الدول الكبرى هو استغلالها ونهب ثرواتها واخضاعها بالقوة، وكيف غيرت الصين نظرت العالم لأفريقيا أنها منطقة جيوسياسية ولوجيستية مهمة لها تأثير على العالم ومن يتعاون معاها يستطيع أن يكون الأوحد والأقوى اقتصاديا وعسكريا.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولى، مناطق النفوذ، الولايات المتحدة الامريكية، الصين، شرق افريقيا

(*) باحث دكتوراه

American-Chinese competition over areas of influence in East Africa in the period from 2012 to 2023

Murad El-Sherbiny

- **Abstract**

The current study aimed to identify the American-Chinese competition for spheres of influence in East Africa in the period from 2012 to 2023 AD. This is through learning about the concept of international competition within the framework of major powers, determining the future of the international system and the American-Chinese competition over areas of influence in East Africa, and measuring the Chinese-American role in terms of determinants, trends, and tools over areas of influence in East Africa. The study attempted to answer the research questions raised, regarding one of the important issues on the African continent, which is the increasing influence of the major countries on the continent. The most prominent of these countries is China and its presence on the African continent, especially the countries of Djibouti and Ethiopia, and the impact of this on American influence and hegemony on the continent and how China uses smart power in... Containing African countries, unlike the United States, which was only using military force. African countries are considered nothing but third world countries, from the point of view of the major powers, which is to exploit them, plunder their wealth, and subjugate them by force. How did China change the world's view of Africa? It is an important geopolitical and logistical region that has an impact on the world and who cooperates. With it, he can be the only one and the strongest economically and militarily.

Keywords: International competition, spheres of influence, the United States of America, China, East Africa

- **مقدمة:**

تزحف الصين بقوَّة نحو قمَّة النظام الدولي، وذلك ترجمةً لرؤيةٍ تبنّاها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتُصبح دولةً متقدِّمةً متوسِّطة المستوى بحلول عام 2035م، وإلى قوَّةٍ عُظمى على مستوى الولايات المتحدة عام 2050م. هذا الاندفاع الصيني فرضَ على واشنطن ضرورةَ مراجعة سياساتها تجاه بكين، وبالفعل بدأت في التحوُّل من سياسة الشراكة الإستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافُس الإستراتيجي.

يقفُ وراء تبنِّى الولايات المتحدة خيارَ المنافسة الإستراتيجية رغبةٌ مبدئية في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد طبيعة النظام الدولي القائم والمكانة الأمريكية على قمّته، أو إنهاكها وفرض قيودٍ على تحوُّلها إلى قوّة تحويلية وتعديلية لهيكل النظام الدولي، وتشمل التحرُّكات الأمريكية في هذا الإطار العمل على: استعادة التوازُن الإستراتيجي بمنطقة غرب آسيا بتوجيه الموارد والقوّات نحو الشرق الأقصى، وإبقاء المزايا الاقتصادية والتفوُّق التكنولوجي لصالح الولايات المتحدة، وأخيرًا حشد التحالُفات لدعم القيم والمعايير التي ترعاها الولايات المتحدة.

لا شكّ أنَّ استجابة الصين لهذه التحرُّكات الأمريكية، هي التي ستُحدِّد طبيعة الصراع على المستوى الدولي، فالفارقُ كبيرٌ بين تبنِّي الصين سياسةً أقّل عدوانية، ومدى رضاها عمَّا ستُقدِّمه الولايات المتحدة لها من مزايا، وبما يضمن بقاء القوَّتين ضمن هيكل النظام القائم، وبالتالي إعادة الاعتبار لسياسة الشراكة والتوازُن في إطار النظام الأُحادي القائم، وبين اتّجاه الصين لتوسيع نطاق التنافُس الجيو–سياسي، والعمل على إضعاف الولايات المتحدة والتحرُّك نحو مركز النظام، وذلك بناءً على خلفية طموحها غير المُعلَن للريادة الدولية، أو تفسيرها للسلوك الأمريكي على أنَّه تهديدٌ وجودي لنظامها. وعلى الأغلب وعلى المدى الطويل، لن يمُرّ هذا التنافُس دون تغييرٍ ما في هيكل النظام والمعايير الحاكمة له، فهناك توازُن قوَّةٍ ما قادم؛ فصعود الصين واقعٌ وحقيقة تتأكَّد مع الوقت، وهذا سيُعطيها سُلطةً في تشكيل بعض قواعد النظام، أو

على الأقلّ رفض بعضها؛ الأمر الذي سيُفضي إلى تأثيرٍ أكبر للبلدين في تبنِّي معايير جديدة، مع منح دولٍ أُخرى بعض الامتيازات من أجل الحفاظ على امتثالهم، ولا شكَّ أنَّ ظهور قطبٍ جديد كالصين وروسيا بدرجةٍ أقلّ، يمنحُ البُلدان الأُخرى خياراتٍ أكبر ممّا كانت عليه في حقبة القُطب الواحد. (فاطمة الزهراء،2022، 46)

هذا الواقع سينسحبُ بطبيعة الحال من النظام الدولي إلى الأنظمة الفرعية، ومنها الشرق الأوسط، الذي يحظى باهتمامٍ كبير من جانِب كُلٍّ منهما، لا سيما أنَّ التوازُن الاقتصادي والجيو– سياسي بين الولايات المتحدة والصين في هذا الإقليم تحديدًا أصبح حقيقةً تترسَّخ مع الوقت، بل إنَّ بعض مؤشِّرات المنافسة الإستراتيجية بدأت بالفعل تظهرُ في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، فالولايات المتحدة لديها نفوذٌ تقليدي وحضورٌ أمنيٌ وعسكريٌ كبير، والصين بدأت تنخرطُ بصورةٍ أوسع في قضايا الشرق الأوسط، وذلك بالتوازي مع مشروعاتها الاقتصادية العملاقة التي تعكسُ النفوذ الجيو– اقتصادي الواسع، وكان آخر هذه المؤشِّرات توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإيران. والواضح من هذه المؤشِّرات أنَّ الصين ستواجه المنافسةَ الإستراتيجية الأمريكية وحصارَها في مجالها الحيوي بسياسةِ التوزُان خارج المجال، وتفادي انتقال الولايات المتحدة شرقًا بالتحرُّك عبر خطوط الربط الاقتصادي العملاقة، كمبادرة «الحزام والطريق»، والتي تمُرّ جميعها بالشرق الأوسط.

وفى عهد ترامب، سحبت الولايات المتحدة قواتها ومواردها من أفريقيا كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة للتحول من مكافحة الإرهاب إلى منافسة القوى العظمى على أساس أن مكافحة الإرهاب والأولويات الأمريكية الأخرى فى أفريقيا سوف تتضاءل أهميتها مع اشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وقوى أخرى. ولكن هذا الافتراض خاطئ. فأفريقيا ستكون مسرحا مهما لمنافسة القوى العظمى. وهذا التنافس بين القوى العظمى سيزيد من حاجة الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب وحماية التجارة فى أفريقيا. كما تحتاج إدارة الرئيس بايدن إلى استراتيجية جديدة تحقق هذه الغايات بصورة مستدامة وتكلفة مقبولة. يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ بالتفكير على المستوى الإقليمى بدلا من التفكير على المستوى الوطنى لحماية مصالحها فى

القارة والحد من نفوذ منافسيها، إلى جانب استخدام منسقين إقليميين تتجاوز سلطتهم الحدود الوطنية. من أجل ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تجعل نفسها شريكا مفضلا للبلدان الأفريقية فى زمن المنافسة بين القوى العظمى، وعدم القيام بذلك سيعرض المصالح الأمريكية فى القارة للخطر، وربما أمن الولايات المتحدة فى الداخل. *(Georges,2022,P98)*

الصين أيضا تسعى للحصول على نفوذ فى أفريقيا. فأنشأت أول قاعدة عسكرية خارجية لها فى جيبوتى فى عام 2017 وتنفق مبالغ طائلة على مشاريع البنية التحتية لتأمين الوصول إلى الموارد ولشراء الأصوات فى المنظمات الدولية. روج قادة الصين للنظام البيروقراطى الاستبدادى فى بلادهم كنموذج للقادة الأفارقة الذين يسعون لتوسيع اقتصاداتهم دون إصلاحات ديمقراطية، إلى جانب سياسات الإقراض الجذابة التى تمنح الصين تأثيرا أكبر.

تستدعي هذه التطوُّرات تساؤلاتٍ حول مدى التغيير الذي سيطرأ على سياسة الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط، بناءً على هذا التنافس، وما هي التأثيرات التي سيُفضي إليها على مستوى الإقليم، وما هي الفُرص والتحدِّيات والخيارات أمام دول المنطقة في ظلّ تصاعُد الاستقطاب بين هاتين القوَّتين؟

اولاً: إشكاليــة الدراســة:

إرتبط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي– الفرنسي بشكل أساسي، غير أن السنوات الأخيرة، شهدت دخول الصين كلاعب جديد وقوي. وأصبحت المنافس والشريك لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على إفريقيا، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية واقتدار.كما إن استياء الأفارقة من سياسة وصراع الأمريكيين والفرنسيين، ساعد في وجود الصين بقوة في الفضاء الإفريقي، خاصةً عندما وجدوا فيها ما يلبي طموحاتهم الذاتية مثل:عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة، وعدم بث أي أيدلوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمركة والفرنسة.

وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة، حيث فتحوا لها الباب الإفريقي على مصراعيه، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة، علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الإفريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في إفريقيا من خلال الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة. غير أن هذا الدور الصيني الصاعد، لن يستمر دون احتمال حدوث تصادم وتضارب في المصالح مع الولايات المتحدة واستراتيجياتها العالمية للهيمنة، والتي امتد نفوذها في أكثر المناطق أهمية اقتصاديا وأمنيا في إفريقيا .

وانطلاقا من ذلك، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال محوري، يتمثل فى الاجابة على التساؤل الرئيسى التالى: **إلى أي حد يمكن للتنافس الأمريكي– الصيني ان يؤثر على مناطق النفوذ في إفريقيا– أن يصبح نموذجا يجسد الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين على الزعامة الدولية؟**

ثانياً: هدف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية **الى التعرف على التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا فى الفترة من 2012 حتى 2023 م.** وينبثق من هذا الهدف الرئيسى الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مفهوم التنافس الدولى فى إطار القوى الكبرى.

2- تحديد مستقبل النظام الدولى والتنافس الأمريكى الصينى على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا.

3- قياس الدور الصينى الأمريكى من حيث المحددات والتوجهات والأدوات على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا.

4- أن موضوع التنافس الأمريكى الصينى على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا، يعتبر من الموضوعات التي تتسم بقلة الكتابات، سواء كان ذلك على مستوى الدراسات

العربيـة أو الأجنبيـة، الأمـر الـذي يشـكل نقصـا فـي ذلـك الموضـوع فـي المكتبـة العربية والأجنبية، مما يستوجب إجراء الدراسات في هذا الجانب.

5- صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية بعد نهاية الحرب البادرة وبروزها كمنافس رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق النفوذ. وتنامي الدور الصيني في القارة الإفريقية من أجل الحصول على الموارد الأولية حتى أن البعض أطلق على الصين الاستعمار الجديد. وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها نحو القارة الإفريقية خاصة بعد منتصف التسعينات لإدراكه للنفوذ المتزايد للصين في القارة الإفريقية وتنافسه على مصادر الطاقة والاهتمام المتزايد بالقارة الأفريقية وبالأدوار الجديدة للقوى الكبرى فيها.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة عدد من الدراسات الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة تم تصنيف هذه الدراسات حسب موضوعات وربطها بتساؤلات الدراسة الي محاورين رئيسيين هي:

المحور الاول: الدراسات التي تتحدث عن القوة الصلبة، القوة الناعمة، القوة الذكية للدولة وأثرها على التغيرات الدولية الحالية، وهي دراسات عديدة من أبرزها:

1- دراسة للعالم جوزيف ناي بعنوان" :**القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية.**" وتتحدث الدراسة عن ظهور مفهوم القوة الناعمة والتي تبني مفهومها على انها سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام او دفع الأموال، وهذا ما ساعد الولايات المتحدة في تغير سياستها من استخدام أدوات الاجبار الي أدوات الاقناع والتأثير مما ساعد الولايات المتحدة على فرد سيطرتها علي الدول المستضعفة.

2- دراسة للدكتورة صفاء على حسين بعنوان":**استراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسية الخارجية الصينية**" وتتحدث هذه الدراسة عن استخدام الصين القوة الذكية مع الدول النامية وتعتبر القوة الذكية من أحدث أنواع القوة التي تستخدمها الدول الصاعدة في الهيمنة على الدول الفقيرة، وتتحدث هذه الدراسة أيضا عن مدي تقبل هذه الدول لسياسة الصين الجديدة، وهل تتغلب الصين في سياستها الخارجية على السياسة الخارجية الامريكية.

3-دراسة للدكتورة سوزان إسماعيل بعنوان":**القوة الذكية في إدارة الازمات الدولية.**"وتتحدث هذه الدراسة عن مدى مساعدة القوة الذكية الدول الفقيرة في الخروج واللجوء الي الشراكة مع الدول الكبرى من حيث استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية بدلا من القوة العسكرية فقط استخدامات الدول الكبرى القوة الذكية في الهيمنة على الدول الصغيرة، وما مدي تأثير هذا النوع من القوة على الدول الفقيرة .

4-دراسة للدكتور السيد على أبو فرحة بعنوان ": **في تحليل واقع للتنمية أفريقيا."** وتتحدث هذه الدراسة عن واقع التنمية في أفريقيا وهو مدخل تحليل ملامح ومؤشرات التنمية في القارة الافريقية، وبالمقارنة بمؤشرات التنمية الغربية، واقامت استراتيجية للتنمية في افريقية ومدى ومن مظاهر التنمية مبادرة الحزام والطريق، وتسعي الدراسة لقراءة المؤشرات الدولية الغربية للتنمية الإنسانية والمستدامة في ضوء خبرة عربية واسلامية.

5-دراسة للدكتور إيهاب عياد بعنوان" :**الأمن الجيوسياسي على القرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة الأفاق المستقبلية."** تتحدث هذه الدراسة عن إعادة الصياغة مفهوم الجيوسياسي والخطط المستقبلية لاستخدام الأمن الجيوسياسي في القرن الافريقي التي تمثل كلا من جيبوتي وأثيوبيا والسودان والصومال، حيث تعد منطقة القرن الأفريقي من اهم المناطق التي تركز عليها الدول الكبرى بسبب أهميتها الجيوسياسية للقرن الافريقي واهميتها في الحسابات الإقليمية الدولية وإعادة الصياغة الجيوسياسية بما يحقق الامن الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وتسعى للإجابة علي تساؤل رئيسي مفاده الي أي مدى كان لديناميات القوة الفاعلة في منطقة القرن الافريقي اثرها على الامن الجيو سياسي للمنطقة .

المحور الثاني: الدراسات التي تحدثت عن الصعود الصيني والهيمنة الامريكية في المنطقة الافريقية، وهي دراسات عديدة من أبرزها:

1-دراسة الدكتور هادي محمد حسين برهم بعنوان **" التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة"،1991: 2010.** تتحدث الدراسة عن ماهية أثر النظام

الدولي على تنافس القوى الدولية، وبالتحديد في فترة ما بعد الحرب الباردة1991-2010، وذلك من خلال تطبيقها على التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الافريقية، وقياس مدى أثر النسق الدولي على هذا التنافس من خلال التطرق الى المصالح لكلا الطرفين في القارة الافريقية في ظل التغيرات التي حدثت في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

2-دراسة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان " **العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة.** تتحدث الدراسة عن البعد التاريخي والثقافي للعلاقات بين الصين ودول المنطقة العربية منذ القرن السابع إلى القرن العشرين، بما في ذلك العلاقات التجارية منذ العصر العباسي، كما توضح الاستراتيجية الصينية في الوطن العربي، من خلال تناول سياسات الطاقة الصينية ومساهمة الصين كقوة عظمي في أمن الشرق الأوسط، أضافة الي السياسة الخارجية الصينية.

3-دراسة الدكتور رغدة البهي، "**الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي.**" تتحدث الدراسة عن مقاومات ومؤشرات الصعود الصيني، وتداعيات ذلك على النظام الإقليمي الاسيوي وتوازنات القوة العالمية وهيكل النظام الدولي الراهن وقوة ومكانة الولايات المتحدة الامريكية عالميا، وتتجلي أبرز التداعيات في الصراع الدامي على الموارد الاقتصادية التنافس العسكري للسيطرة على غرب المحيط الهادي ونهاية التفوق الأمريكي على النظام الدولي القائم.

4-دراسة دكتور علاء عامر بعنوان " :**هل تكون افريقيا شرق اوسط جديد هذه الدراسة عن نفوذ الدول الكبرى داخل افريقيا.**" تتحدث الدراسة عن الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لاي إقليم حيث تلعب دورا كبيرا ومحوريا في تحديد ماهية العلاقات البيانية لهذا الإقليم واشكالها واليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها الجيوبوليتيكية، حيث توضح أيضا ان العلاقات الدولية هي استجابة وترجمة لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي

واقتصـادي معين وتحدد هذه العلاقة وترسم أنماط السلوك السياسـي المتبـع فـي علاقتها مع العلاقات الأخرى، سواء على الصعود الإقليمي او الدولي .

5-دراسة للدكتورة أمنية محسن بعنوان " :**السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا " 1991-2015.** تدور هذه الدراسة عن السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي الجديد الذي تشكل بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وتعالج الدراسة نقاط أساسية تتمثل في لإدراك التغيرات اللاحقة لسقوط الاتحاد السوفييتي، وأهداف السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد، والسياسات التطبيقية وحدود الإنجاز، وكذلك تطرقت الدراسة إلى التحديات المستقبلة خاصة الاهتمام بملفات حقوق الإنسان، ومستقبل الحريات السياسية من ملاحقة الولايات المتحدة لها في هذا الأمر .

6-دراسة للدكتور زاك فيرتين بعنوان " :**منافسات القوى العظمي في البحر الأحمر: تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة."** وتتحدث هذه الدراسة عن وجود الصين المتنامي في جيبوتي غير المسبوق إلى تلك الدولة المرفئية الأفريقية المعروفة قليلا وجعلها المحك في النقاش حول أهداف بكين العالمية المتوسعة. وفي العام 2017، افتتح جيش التحرير الشعبي الصيني هناك أول قاعدة عسكرية له عبر البحار، عند مدخل البحر الأحمر، متخليا بذلك عن سياسة قديمة تقضي بعدم تمركز جنود صينيين في الخارج، ولا تطل هذه المنشأة الجديدة للبحرية الصينية على معبر استراتيجي مهم وعلى أحد ممرات الشحن الأكثر نشاطا في العالم فحسب، بل أيضا على قاعدة عسكرية أمريكية.

7-دراسة للدكتور جيهان عبد السلام عباس بعنوان" :**العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية."** تتوضح الدراسة طبيعة العلاقات الصينية الافريقية من احتوائها علي ثروات معدنية نادرة وأيضا ما يميز الصين انها ليس لديها تاريخ استعماري سابق في افريقيا، ومن ثم فإن علاقات الطرفين تخلو من الحساسية، وأن هناك تكامل لاقتصاديات الطرفين، حيث تتوفر تقريبا لدى كل منها احتياجات

الآخر، فالصين لديها رأس المال والتقنيات وتمر بمرحلة نمو اقتصادي في حاجة الى موارد عديدة، وافريقيا ارض بكر للاستثمارات ومتعطشة لتقنيات تناسب ظروفها وتحتاج الى شريك دولى يستثمر وينمي ويطور مواردها دونان تكون له مطامع أبعد من الاستفادة الاقتصادية المشتركة.

8-دارسة سهرة قاسم محمد حسين بعنوان" **"الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط" (2001-2009):** تتحدث الدراسة عن الصعود الصيني سيغير معالم كثيرة للنظام الدولي بمواصلتها دفع تعددية الأقطاب، وديمقراطية العلاقات الدولية، وتنوع الأنماط التنموية، ودفع الاقتصاد العالمي نحو الازدهار المشترك، ومعاضة الهيمنة وسياسة القوة والإرهاب بجميع أشكاله، وبناء نظام دولى جديد عادل ومعقول، وستعمل الصين على تعميق أعمال المنفعة المتبادلة، والتعاون مع البلدان النامية، وصيانة المصالح المشتركة معها، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم، وهو ما تعلنه السياسة الخارجية الصينية، وهذا بالطبع سيغير من صورة النظام العالمي الذي تسوده أحادية الهيمنة الأمريكية.

9-دراسة للدكتور محمود زكريا بعنوان" **:القواعد العسكرية في جيبوتي.**" تتحدث هذه الدراسة عن أهمية موقع جيبوتي في إطار إقليم شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، وعلى الرغم من كونها ثالث أصغر دولة في افريقيا من حيث المساحة، إلا أنها تعد أحد أبرز الدول الافريقية ذات الموقع الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر ونظرا لتحكمها في عمليات المرور عبر باب المندب وخليج عدن، وهو ما شكل دافعا قويا لتنافس القوى الدولية والإقليمية على نحو يتجاوز الأشكال التقليدية للتعاون الدولي، وذلك عبر تعزيز وجودها العسكري في إطارها.

10-دراسة للدكتور إسماعيل ذياب خليل بعنوان" **:سياسة الامريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا الصين واليابان نموذجا."** تتحدث هذه الدراسة عن منطقة جنوب الشرق آسيا، في أطار التنافس الإقليمي والدولي بين اليابان والصين، والتي تمكنت فيها الصين في بداية القرن الواحد والعشرين من بلورة

حضـور إقليمـي فاعـل ومـؤثر فـي شـرق اسـيا وذلـك عبـر نجاحهـا بتوظيـف قوتهـا وقدرتها الذاتية بدقة ومحكمة سعيا لتحقيق أهدافها، وانطلاقا من ذلك سعت السياسة الخارجيـة الامريكيـة وضـمن استراتيجية "إعـادة التـوازن فـي الـرق آسـيا" التـي علـن عنهـا عـام 2012، فعملـت السياسـة الامريكيـة علـى بنـاء اسـتراتيجية لاحتـواء هـذا العملاق الاسيوي عن طريق تعزيز تحالفها واقتصاديا .

وقد استفاد الباحث من دراسات هذه المحاور بالتعرف على الدور الذي تلعبه الصين في كل من الدول الافريقية عامة ودولتي إثيوبيا وجيبوتي بالأخص في الفترة بين عامي 2013: حتى الان حيث من بداية اعلان الصين عن مشروع الحزام والطريق وتوجهها للقارة الافريقية حيث تري الصين ان هذه القارة هي مركز نجاح المشروع وأنها من اهم قارات العالم في الاستثمار الاقتصادي للدول الصاعدة، حتى عام 2023 حيث بدأت المنافسات بين الصين والولايات المتحدة وأبرز هذه المنافسات عمل الصين القمة الصينية العربية وتلاها بعد ذلك القمة الامريكية الافريقيةّ.

ثالثاً: منهج الدراسة:

سوف يعتمد الباحث فى هذه الدراسة على استخدام كل من:

1-منهج تحليل النظم الدولية: ويتبع هذا الأسلوب فى تحليل ودراسة النظم الدولية وتأثيرها علـى الـدول الأخـرى كدراسـة أسـلوب التنـافس الأمريكـي والصـينى فـي (اثيوبيـا- السودان – كينيا) فى الفترة من2011 وحتى 2023.

2- منـهج المقارنـة: هـو منـهج المقارنـة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في سياستها الخارجية بالتعامل مع دول شرق افريقيا مثال (اثيوبيا- السودان – كينيا) فى الفترة من2011 وحتى 2023.

3- **منـهج المصـلحة الوطنيـة:** وهـى دراسـة لأهميـة المصـلحة الوطنيـة والقوميـة لأى نظام أو دولة في التعامل مع الأنظمة والدول الأخرى .

4-مـنهج دراسـة الحالـة: وذلـك عـن طريـق الحالـة لكـل مـن نطـام الحكـم لكـل مـن (اثيوبيا- السودان – كينيا) في المواقف والسياسات المختلفة تجاه الدول الأخرى.

تعتمد الدراسة بشكل أساسى على جمع البيانات وإستقراء الوقائع وتسجيل الملاحظات من خلال جمع البيانات ودراستها عن طريق الأتى:

1- **الوثائق:** وذلك بغرض الحصول على البيانات الثانوية، اللازمة لصياغة للخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، وتدعيم نتائج الدراسة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف الدراسة. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة، عن طريق: الكتب والرسائل العلمية، والبحوث والدوريات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، سواءً أكانت عربية أو اجنبية، والتقارير والمطبوعات. هذا بالإضافة الي كافة الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، سواء أكانت بمصر أو بالدول العربية أو الأجنبية.

2- **المقـابلات:** وذلك بغرض الحصول على البيانات الأولية اللازمة لموضوع الدراسة. والتي لا يمكن توفيرها عن طريق الدراسة المكتبية، واللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. وقد اتبع الباحث في إجراء المقابلات الخطوات العلمية المتعارف عليها في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي:

ينقسم مفهوم التنافس إلى قسمين مفهوم لغوي ومفهوم اصطلاحي:

- المفهوم اللغوي للتنافس، فتعني كلمة تنافس تزاحم على شيء، والمنافسة عادتها هي نزعة فطرية وهي عبارة عن بذل جهد في سبيل التفوق أو سباق جماعات وأمم وما إلى ذلك من أجل منطقة جغرافية أو موقع للموارد أو للقب معين أو سلطة، تنشأ المنافسة بين اثنين أو أكثر من الأطراف يباشرون السعي من أجل هدف معين، وكلمة دولي مأخوذة من ارتباط هذا التنافس بوحدات سياسية ونشأت بعد عقد معاهدة وستفاليا عام 1648.

- المفهوم الإصطلاحي، يعتبر التنافس الدولي مفهوم سياسي يعبر عن اختلاف بين الدول التي لا تصل إلى مرحلة صراع، لها أبعاد سياسية واقتصادية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي.

- ان التنافس الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة ومع تغير عوامل القوة ببروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي في العلاقات الدولية وبرزت فواعل فوق قومية كالشركات متعددة الجنسيات همها الوحيد تعظيم فوائدها على حساب المجتمعات المحلية . (حسني عبد الغني،2018،ص98)

تفسير ظاهرة التنافس الدولي في نظريات العلاقات الدولية: ورد مصطلح التنافس الدولي في العديد من النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية؛ باعتباره طابعاً عاماً يميز العلاقات بين الدول، وذلك بعد سيطرة الطابع الاقتصادي على العلاقات الدولية. (محمد الدابولي،2018،ص29)

- التنافس في النظرية الواقعية: فالتحليل الواقعي تمحور حول فكرة المصلحة الوطنية ويعتبر من أولويات الدولة الأمن الوطني والإقليمي، ذلك جعل التنافس والصراع هو الطابع المميز لعلاقات الدول مع بعضها، فالدول تهتم بزيادة معسكراتها وبالتالي زيادة حجم قوتها المادية من أجل أن تنفرد بالقوة في مقابل الدول الأخرى.
- التنافس في النظرية الليبيرالية: تطرح النظرية الليبرالية أفكاراً بعيدة عن مصطلح التنافس كمحور للعلاقات الدولية بمفهومه الواقعي، فتعتقد النظرية الليبرالية أن التنافس مفهومه التعاون، وذلك من خلال حقائق مهمة:
- إن المتغير الرئيسي في العلاقات الدولية ليس العامل العسكري وإنما العامل الاقتصادي أو التكنولوجي.
- لا تعتبر الدولة هي التفاعل الوحيد وليس أمنها الغاية المثلى للنظام الدولي، حيث يبرز منظمات دولية وشركات عالمية باعتبارهم فواعل أخرى لها دور بارز في تحويل مسار العلاقات الدولية من تنافس إلى تعاون دولي.

التفسير النظرى لظاهرة التنافس الدولى :

تناول العديد من المفكرين مفهوم التنافس الدولي" *Concurrence International"* من الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية قديمة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة

والتنافسية الدولية وغيرها ، حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديداً ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، يُعد مصطلح التنافس من أهم المصطلحات التى وردت في الكثير من النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية ، لأنه يعتبر طابعاً مميزاً في العلاقات بين الدول ، تحديداً بعد سيطرة الطابع الاقتصادي علي كافة العلاقات الدولية (نذير ، 2014) ، نتناول في هذا المبحث عرض وجهات نظر بعض المدارس ورؤيتها لظاهرة التنافس معتمدين في ذلك على أهم الافتراضات الأساسية والأطروحات والدعائم الفكرية لكل من المدرسة الماركسية والواقعية والليبرالية ، التي تعبر عن نظرتهم الشاملة للعلاقات الدولية والظواهر التي يعج بها هذا الحقل، وفيما يلي عرض لتلك الأطروحات:

1 ـ التنافس ضمن الأطروحات النظرية للمقاربة الواقعية :

تري النظرية الواقعية أن العلاقات الدولية هي علاقات قوة، وهي تعني حل المنازعات الدولية بكافة الوسائل التي تحقق فيها الدول أهدافها دون أية اعتبارات لمبادئ القانون الدولي العام والأخلاق، فهي تؤكد علي أن السياسة الدولية هي صراع على القوة، بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة (العقابي ، 2010، 148) .

من وجهة نظر المدرسة الواقعية المصلحة هى التي تحدد التوجه الخارجي للدول، حيث ويؤكد"هانز مورغينتو" "hanz murghintu" على أن جوهر السياسة قائم علي فكرة الصراع من أجل المصالح ، فالسياسة الدولية الداخلية والخارجية ليسا إلا وجهين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل السلطان أي القوة والهيمنة (زقاغ ، 2009) .

وبناءً علي ما سبق فإن ظاهرة الصراع من أجل اكتساب المزيد من القوة، وتحقيق المصلحة، بهدف الوصول إلي المكانة الدولية والمحافظة عليها، في عالم يتسم بالفوضى وعدم الاستقرار، هي حالة طبيعية في العلاقات الدولية نظرا لعدم وجود سلطة مركزية تنظم هذه العلاقات؛ وهذا هو التصور الأقرب للعلاقات الدولية من وجهة نظر الواقعية؛ ولما نركز على ظاهرة الصراع كحالة طبيعية في العلاقات الدولية حسب

المنظور الواقعي بمختلف توجهاته القديمة منها والجديدة لا يعني أنها تعبير مساوي لظاهرة التنافس الدولي بحذافيره ولكنها مرتبطة بها بشكل مركز ولعل الواقعيين في هذا المجال لا يرون داعيا للتفريق بين ظاهرتي الصراع والتنافس الدوليين على اعتبار أن هذا الأخير يحتوى جميع عناصر الصراع غير أن إدارته تتم بوسائل سلمية بحتة.

وتري النظرية الواقعية الجديدة أن التنافس هو الخيار الأقوي مع غياب سلطة عالمية، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح من أجل البقاء، ووفقاً لرؤيتهم فإن النظام الدولي يتسم بالفوضى ؛ بسبب افتقاره لسلطة عليا تقوم بفرض الاستقرار والانضباط داخل المجتمع الدولي ؛ لأن الدول ذات سيادة وتتصرف بحرية تامة، وهو ما ينتج عنه حدوث فوضى سياسية ، ومن هذا المنطلق فإن الدول هي دائمًا في نزاع من أجل القوة، وسعي مستمر نحو حماية مصالحها الوطنية، ووفقاً لتحليل الواقعيين لمصادر النزاعات الدولية يهمل الواقعيون كل من المصادر (الاقتصادية والاجتماعية والنفسية) للنزاعات ، فالنزاع من وجهة نظرهم ظاهرة طبيعية تنتج من تنافس الدول التي تسعي لاكتساب القوة وتحقيق أهدافها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى في التنافس (تيم داون، 2016، 127).

هناك اتجاه في النظرية الواقعية يري أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتين للتجنب بسبب فوضوية النظام الدولي، وعدم وجود سلطة دولية عليا فوق الدول، ففي ظل هذه الفوضى تهتم الدول في المقام الأول بالبحث عن الأمن اعتمادًا على القدرة الذاتية، المتمثلة في تنمية ودعم قدراتها الاقتصادية والعسكرية من خلال إنشاء تحالفات مع القوى الكبرى(تيم داون، 2016، 229)، فالنظرية الواقعية ليست نظرية واحدة، كما أن الفكر الواقعي تبلور بالأساس خلال فترة الحرب الباردة، ويوجد نهجان متنافسان ضمن النموذج الواقعي ولكلٍّ منهما افتراضاته حول المعضلة الأمنية، وتأثيرها في احتمالات الحرب، وإمكانية التعاون بين الدول في سبيل التخفيف من آثار الفوضى في بنية النظام الدولي(الكرد ، 2016 ، 13) :

- الواقعية الهجومية: وترى أن المشكلة الأمنية تتطلب من كل دولة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها، ولا يقتصر هذا السعي على تعظيم أمنها، بل يتعداه لتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى، وذلك نتيجة لعدم الثقة بنوايا الدول الأخرى.

- الواقعية الدفاعية: تشترك مع الواقعية الهجومية في أن الفوضوية في بنية النظام الدولي تفرض عدم الثقة بنوايا الدول الأخرى، والسعي لتحقيق قدر من القوة يفترض وجود عوامل عديدة؛ مثل : التكنولوجيا العسكرية والجغرافيا ، والمعتقدات ، والإستراتيجية القومية الحديثة؛ ما قد يضاعف تكاليف الحرب الهجومية ، ونتيجة لذلك فإن إستراتيجيات الدفاع أكثر جاذبية للدول من إستراتيجيات الهجوم .

أهم الافتراضات المدرسة الواقعية لتفسير ظاهرة التنافس الدولي: يمكن إجمال معظم الافتراضات الواقعية ورؤيتهم للسياسة الدولية في النقاط التالية :

- ركزت المدرسة الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي هو وراء كل العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير .
- يرى كينيث والتز "Kenneth Waltz " أنه لكي تحافظ الدولة على وجودها في السياسة الدولية تحت ظل نظام الفوضى لابد عليها (الدول) اكتساب المزيد من القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها .
- للدول توجه مصلحي ذاتي والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني بمعنى أن النظام – الفوضوي – يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات لتأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين .
- تشدد الواقعية الجديدة على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو متعدد الأقطاب .
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء وزيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر (جابر ، 2020) .

بناءً علي ما سبق نجد أن المدرسة الواقعية مهما تعددت فروعها تنطلق في تحليلها وتفسيرها لظواهر الدولية ومن بينها ظاهرة التنافس الدولي من ما هو كائن، من مسلمات تتناسب والواقع الدولي، بحيث تظل المصلحة هي العامل الأساسي الذي من أجله تتصارع أو تتنافس الدول، ومن ثم القوة كأداة ووسيلة لتحقيق هذه المصلحة، في حين يبقى الفاعل السياسي الأساسي على المستوى العالمي هو الدولة رغم تناقص مكانتها إلى جانب فواعل دولية أخرى لكنها ما تزال أقل منها شأنا، أما على مستوى النظام الدولي فإن الواقعيون يعتقدون بأن غياب سلطة دولية قوية فوق قومية قادرة على حفظ الأمن والسلم العالميين هو السبب الرئيسي وراء فوضوية المجتمع الدولي وما على الدول إلا أن تسعى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية باستعمال مختلف الطرق والأدوات والتي تعد القوة أهمها بنوعيها الصلبة والناعمة، في سبيل الحفاظ على وجودها ومكانتها. والملاحظ في السنوات الأخيرة ومع تزايد التطور التكنولوجي وبروز أكثر من قطب عالمي قادر على المنافسة في هذا المجال ، ومع تأكد الواقعيين باستحالة حسم النزاعات عن طريق الحلول العسكرية البحتة ازداد الاعتماد على القوة الناعمة التي تجمع بين الثقافة والإعلام – أهم ركيزة للدبلوماسية العامة ، بالإضافة إلى الاقتصاد ، والعامل التكنولوجي (المعرفة) – منبأة بعصر جديد وبأسلوب مغاير من أساليب الصراع والتنافس الدولي (أحمد ، 2021) .

غير أنه ما يعاب على التفسير الواقعي بشكل عام أنه تغلب عليه الصفة التشاؤمية لنظرته للأحداث وتفسيره للظواهر في العلاقات الدولية ويركز على الصراع كمسلمة وسلوك لصيق للدولة والواقعيون بذلك لا يرون بُداً في تفسيرهم لظاهرة التنافس الإنطلاق من الظاهرة الأوسع ألا وهي الصراع وحتى تفسيره بها .

2 . التنافس ضمن الأطروحات النظرية للمقاربة الليبرالية:

تنطلق النظرية الليبرالية بمختلف فروعها ومكوناتها الفكرية والفلسفية من عدة مسلمات لا جدال فيها، كغيرها من الاتجاهات التي تعتبر بأن لها الصواب والأحقية الكاملة لما تدعيه في تفسير ومعالجة ظواهر العلاقات الدولية، حيث تمثل القيم

الأخلاقية كالحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة قاعدة الانطلاق لما يليها من بناء فكري، وهذه المسلمات قد تتفاوت درجة استخدامها وتوظيفها بين أساتذة ومفكري هذا الاتجاه (مصباح، 2011).

ترى النظرية الليبرالية أنه لحل النزاعات الدولية يجب أن يكون هناك حكومة عالمية تهدف إلي المحافظة على السلام الدولي، وانتشار التجارة بين الدول، والليبرالية تقوم على ثلاثة أسس هي: الاعتماد المتبادل، والسلام الديمقراطي، والمؤسسات الدولية:

أولاً: الإتجاه الاقتصادى أو الاعتماد المتبادل:

ترى إحدى اتجاهات الليبرالية أن الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي سوف يُثْنِي الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض؛ لأن الحرب تهدد حالة الرخاء لكلا من طرفي الصراع (سنايدر، 2008، 156)، لكن التعاون الدولي يعني تنامي الاحتكاك المباشر، وازدياد نسبة احتمال الصراعات العرضية؛ فالحروب الأهلية الطاحنة والحروب العالمية الأكثر دموية وقعت في فترات كانت مأهولة لشعوب متقاربة ومتشابهة، وشؤونها كانت أكثر ارتباطًا ببعضها من أي وقت آخر (أحمد ، 2021) .

ثانياً: السـلام الديمقراطـى:

وهو اتجاه تبناه الرئيس الأمريكي الأسبق "وودرو ويلسون"، حيث يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحًا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوة القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلًا للسلام من الدول التسلطية، وباعتقادهم أن غياب الديمقراطية هو سبب الحروب؛ لأن الدول غير الديمقراطية هي التي تنزع إلى الحرب؛ لذلك تفاءل أنصار السلم الديمقراطي أكثر بانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الرأسمالية الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية، وبذلك راهنوا على إمكانية دمقرطة باقي النظم السياسية؛ ليعُمَّ الأمن والسلم كل العالم على قاعدة الافتراض القائل بأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، لذلك أصبح السلام الديمقراطي قاعدة للسياسة الأمريكية (الطاهر ، 2015 ، 388) .

فتبنِّي الدول للديمقراطية يعني أنها تصبح مقيدة في سلوكها الخارجي بقواعد وقوانين داخلية تحد من اندفاعها إلى إقرار الحرب كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، كما أنها تجعل من القرار السياسي الخارجي تحت رقابة ومشاركة مختلف القوى والفواعل الداخلية ، مما يحول دون انفراد الحكام بأخذ قرارات مصيرية كقرار الحرب مثلًا ، إضافة إلى أن اعتقاد الدول للمبادئ نفسها يزيد من فرص التفاهم والتعايش والتعاون، ويقلل من احتمالات اللجوء إلى استعمال القوة فيما بينها، فالديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وهذا يزيد من فرص تحقيق السلام العالمي وإطالة أمده (عديلة ، 2015 ، 168) .

ثالثاً: الليبرالية المؤسساتية أو المؤسسات الدولية:

وهناك اتجاه ثالث – وهو الأحدث – يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي ... يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم (سنايدر، 2008، 12).

أهم الافتراضات المدرسة الليبرالية لتفسير ظاهرة التنافس الدولى: يمكن إجمال معظم الافتراضات الليبرالية ورؤيتهم للسياسة الدولية في النقاط التالية:

- احترام دور الفرد في العلاقات الدولية حريته وموقعه في هذا الإطار، كما أنه ليس العامل العسكري هو المتغير الرئيسى في العلاقات الدولية، حيث يؤكدوا على أن هناك مفاهيم تعاونية أكثر أهمية مثل المجالات الاقتصادية، والتكنولوجية والبيئية .
- الدول ليست الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية، لكنها ليست الوحيدة في النظام الدولي، حيث يعطون أهمية كبرى للأشخاص والمنظمات الدولية في تحويل مسار العلاقات الدولية، من التنافس إلي التعاون .
- تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة من خلال التعاون، ويقود السلوك العقلانى الدول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني، بمعنى أن

الليبرالية تركز بشكل كبير على المكاسب المطلقة بدلاً من المكاسب النسبية عبر ظاهرة الإعتماد المتبادل .

- يؤكد الليبراليين على ضرورة خلق مؤسسات فوق قومية قادرة على تنظيم العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية وتسهر على حل النزاعات الدولية وحماية الأمن والسلم الدوليين .
- على مستوى الفواعل فإن الليبرالية تقر بأهمية الدولة كفاعل أساسى ولكن دون إغفال الفواعل الدولية الأخرى مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وحتى الأفراد، ومبدأ الحرية هو المحدد الوحيد للعلاقات بين هذه الفواعل كحرية الاختيار والمنافسة والتنقل والاعتقاد (Burchill, et,al.,2022).
- وعلى صعيد النظام الدولي فالليبرالية تقف على النقيض من طرح النظرة الواقعية، حيث أنها تدعو إلى ضرورة إيجاد مؤسسات فوق قومية تمتلك سلطة الإلزام التي من شأنها تنظيم العلاقات الدولية وإقامة العدالة والقانون بين أفراد المجتمع الدولي في إطار التعاون والاعتماد المتبادل، وترى أن غياب هذه الهيئات فوق الوطنية ستعطي الفرصة للفواعل الدولية الأخرى البحث عن مصالحها وأهدافها، وقد تتضارب هذه المصالح مما ينتج عنه حالة من العداء بين القوى الدولية المتنافسة الأمر الذي يهدد السلم والأمن العالميين (سلامة، 2022، 112).

يعتقد الليبراليون أن هناك ضرورة لإنشاء مؤسسات عالمية تشارك فيها الدول وتحترم قراراتها وتنظيماتها دون إلحاق الضرر بأى من الأطراف المتنافسة مهما كان وزنها في السلم الدولي، والذي من شأنه المحافظة على السلم والأمن العالميين دون تقييد حرية الفواعل الدولية أو التدخل في توجيه العملية التنافسية في مختلف المجالات " تجارية ، وإقتصادية ، وثقافة ، وسياسية ، وغيرها " (سلامة ، 2022 ، 115) .

بعد نهاية الحرب الباردة أنصب التركيز الليبرالي علي وضع تصور لما يجب أن تكون عليه المناخات الاقتصادية للدول في إطار إعادة الهيكلة التي مرت بها أكثر من

دولة في العالم، وخاصة بعد تفكك وانهيار المعسكر الشيوعي ومعظم الأنظمة الإشتراكية وخروج المعسكر الغربي الرأسمالي منتصرًا، وهو ما يُعرف "بسياسة الترشيد الاقتصادي الجديدة"، والتوجه نحو الانفتاح السياسي التعددي والاقتصادي الحر، وتسويق هذا النموذج لباقي دول العالم، ومن أبرز مبادئها ما يلي :

- تبني الديمقراطية كخيار أساسي لنظام الحكم وتسيير الشؤون العامة .
- احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان والقوانين الدولية .
- خصخصة القطاع العام، وانتهاج سياسة اقتصادية مفتوحة أو ما يعرف باقتصاد السوق الحر .
- الانخراط في المؤسسات والهيئات الدولية واحترام قراراتها . (Falkner,2017,283)

ويتطلع مؤيدي هذا الاتجاه من خلال انتهاج معظم الدول النموذج الليبرالي القائم على فكرة الحرية والسلام الديمقراطي والانخراط في الهيئات العالمية واحترام قراراتها، أنه سيساهم بشكل ملحوظ فى تنظيم عملية التنافس الدولى وفق القواعد الديمقراطية والقانون الدوليين بالموازاة مع اقتصاد السوق الحر .

غير أن من أهم الانتقادات التي يمكن استحضارها في هذا الصدد هو ما ورد في كتاب المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي المعنون بـ " الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي" حيث يوجه انتقاده لما يصفه غالباً بالتوحش الليبرالي ويعتبر أن هذا المذهب ما هو إلا الصورة المعاصرة لكفاح القلة الغنية من أجل تطويق الحقوق السياسية والقوى المدنية للأكثرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن نعوم تشومسكي لا يعتقد بالقول السائد الذي يصف الاقتصاد أنه تنافسي وعقلاني، وهو أيضا كفؤ وعادل، لأنه على النقيض من ذلك فالأسواق في الغالب غير تنافسية وتهيمن على معظم الاقتصاد شركات عملاقة تتمتع بسيطرة هائلة على أسواقها وفي هذا المقام تدور معظم الأفكار الماركسية والماركسية الجديدة والتي على رأسها نظرية التبعية (المصري ، 2014) .

3 . التنافس ضمن الأطروحات النظرية للمقاربة الماركسية:

بعد انهيار النظام الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفياتي، ظهر للعالم جلياً ضعف النظرية الماركسية للأحداث كغيره من الاتجاهات النظرية التي سادت خلال الحرب الباردة، وبدا واضحاً لمناصري هذا الفكر ضرورة إعادة صياغة تلك الأفكار القديمة وتكييفها وتلائمها مع الواقع الدولي الجديد .

وعلي الرغم من إخفاق التجربة الكبرى للشيوعية يعتقد بعض الباحثين والمفكرين أن الفكر الماركسي بشكل عام يرفض الانسحاب من حقل العلاقات الدولية وذلك لسببين رئيسين أولهما : انحراف النظام الشيوعي الذي كان قائماً عن النهج الماركسي خاصة في عهد "ستالين" مما دفع الكثير إلي التبرؤ منه وعدم مساندته، ومن ناحية أخرى فشل الرأسمالية في الحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي وهذا ما أثبتته عدة أزمات دولية منها أزمة أسواق المال 1987، والأزمة المالية الآسيوية مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي " وكان آخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري، كلها أزمات تبرر التفسير الماركسي على حساب الطرح الليبرالي لما أحدثته من اهتزازات في حياة الأفراد والدول، ثانيهما: الاهتمام بالترابطية والسياق المتعلقان بمفهوم المادية التاريخية *Materialist Conception Of History* وهذا ما يبرر فكرة التطور الاقتصادي للمجتمع، وهذه الفكرة تعتبر أساس وجوهر الطرح الماركسي، تطور مادي تاريخي قائم على الصراع الجدلي الطبقي (عديلة ، 2015) .

يحتوى الاتجاه الماركسي على العديد من الاتجاهات الفرعية وتعد الماركسية الجديدة أحدثها، حيث يعتبر هذا الاتجاه أن العلاقات الدولية في جميع تجلياتها لا تخرج عن حيز ما يعرف بنظرية التبعية التي سيطرت على الفكر الماركسي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والصعود المتزايد للهيمنة الاقتصادية الأمريكية التي تشكل الشركات متعددة الجنسيات أهم روافدها، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن بنية العالم بنية هرمية تسيطر عليها القوى الكبرى(المصري ،2014) .

وتكمن مهمة نظرية التبعية (النيوماركسية) النظرية القادمة من العالم الثالث، في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب وبالتالي تبعيتها لدول الشمال . وهي تتخذ من النظام العالمي وحدة تحليل أساسية في ظل هيمنة الاقتصاد الرأسمالي (الصفار ، 2014) .

أهم افتراضات وأفكار الاتجاه النيو–ماركسي المفسرة لظاهرة التنافس الدولى:

سنتطرق ولو بإيجاز لأهم الافتراضات النيو– ماركسية حسب ما جاءت به نظرية التبعية والتي سنحاول من خلالها تفسير ظاهرة التنافس الدولي التي بدورها تنقسم لعدة اتجاهات على غرار تيار التخلف، الإمبريالية، والمركز– محيط، وكذا تيار النظام العالمي التي يرى أصحابها بأن التنافس الدولي هو صراع من أجل الموارد والتحكم الاقتصادي الدائر أساسا على ساحة دول المحيط المتخلفة، وبين دول المركز المتقدمة (جابر،2020).

وهذه الفرضيات يجملها الأستاذ عبد الناصر جندلي في النقاط التالية:

- أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة.
- انتهاج النظام الرأسمالي العالمي لميكانيزمات هيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة .
- أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف التوابع (وولرستين، 2015).

جاءت هذه النظرية للرد على التحكم والهيمنة الرهيبة التي يفرضها النظام الرأسمالي العالمي على باقي دول العالم الثالث وهي ترى بأن التنافس الدولي بعد الحرب الباردة تحكم في توجيهه العامل الاقتصادي وفق النهج الرأسمالي دون اختيار للضوابط الأخلاقية أو القانونية، وهنا يظهر جليا بأن التنافس الدولي ينحصر بين القوى العالمية الكبرى التي كانت في السابق تمثل قوى استعمارية إمبريالية ساهمت في نهب ثروات

دول العالم الثالث وتجهيل مجتمعاته وإضعاف اقتصادياتها وإخضاعها بقوة السلاح، أما اليوم فقد تغيرت ميكانيزمات التنافس والتأثير في الآخر وبروز أدوات جديدة فرضتها معطيات النظام الرأسمالي العالمي الجديد بعد زوال المعسكر الشيوعي، التي تهدف للهيمنة الاقتصادية ومن أبرز هذه الأدوات والآليات نجد: التبادل اللامتكافئ، تصدير رؤوس الأموال، تسلط المؤسسات الاقتصادية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، المعونة (حمشي،2020).

ويرى تيار المركز– المحيط أن هذه العلاقة قائمة على الهيمنة والاستغلال نتيجة تناقض المصالح بين دول العالم المتقدم والعالم المتخلف وقد تتفاوت هذه المصالح حتى داخل إحدى طرفي المعادلة،وعليه أصبح التنافس الاقتصادي الدولي اليوم لا يخرج في مجمله عن هذه العلاقة " تبعية المحيط للمركز وهيمنة المركز على المحيط " (اندرو، 2014).

أكثر ما يعاب على أصحاب الطرح النيوماركسي بمختلف تياراته هو غرقهم في تفسير وتحليل عيوب النظام الرأسمالي وأفكار الليبرالية ونحن نتفق مع كثير من الحجج التي صاغوها لذلك ولا ننكرها، ورغم ذلك فهم لم يقدموا البديل النموذجي الذي يمكن من خلاله تنظيم العلاقات الدولية وتحقيق مصالح الدول ومختلف الفواعل الدولية الأخرى على اختلافها وتناقضها والمساهمة في التنمية العالمية المستدامة وإحلال السلام والتعاون بين دول وشعوب العالم دون اللجوء للقوة والعنف أو تبني سياسات استغلالية تحت أياً كان من المسميات (بورتشيل وآخرون ، 2021) .

في الأخير وكخلاصة لهذا البحث المقتضب الذي نقشنا من خلاله مفهوم التنافس الدولي نجد بأن التنافس أصبح ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، لو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن، وبسبب غياب المعطى الإيديولوجي المضاد، وبسبب كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الإيديولوجية (الرأسمالية) التي تحملها أعتى القوى على الساحة الدولية حتى روسيا الاتحادية نفسها، لوجدنا أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة، صحيح أننا

لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات إيديولوجية أو مذهبية –عقائدية ذات طبيعة تصارعيه، وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع (جابر، 2020).

4 . التنافس في العلاقات الأمريكية – الصينية نموذجاً:

بعد انتهاء الحرب الباردة حدثت تحولات جذرية على مستوى النظام الدولي، أهمها تبدل ترتيبات الدول على إثر تغير في موازين القوة. فبعدما كان النظام العالمى ثنائى القطبية، صاعدت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وقطب أحادي بعد إزاحتها لمنافسها الاتحاد السوفييتي .

كما نتج عن الحرب الباردة آلية جديدة وهي تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات، فهي لم تعد متفوقة في المجال العسكري فقط، بل أصبحت تتميز بمستوي استراتيجي قوى يشمل كافة مصادر القوة، وأصبح لديها القدرة علي إحداث التأثير، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التفوق الاستراتيجي في التحرر من قيد توازن القوى الذى فرضته ما يُسمي "بالثنائية القطبية"، ولم تعد تلتفت لمعايير القانون الدولى واعتمدت في سياستها علي قانون القوة وشرعية الهيمنة، وخلال تلك الهيمنة سعت بعض الدول إلى تحصيل المزيد من القوة بهدف تغيير الوضع من حالة الهيمنة الأمريكية إلي وضع أكثر توازن في إطار مسارات تحول القوة على الصعيد الدولى (عبدالوهاب ،2022 ، 773) .

ومن هذا المنطلق ظهرت الصين كمنافس قوى للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها تتمتع بجميع مؤهلات المنافسة، كما استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية خطر هذا الصعود كمنافس قوي لها تحديداً فى المجال الاقتصادى لما له من أهمية كبرى في مسارات تحول القوة علي الصعيد الدولي، وبالتالي أصبحت الصين من أوائل الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية لعودة نظام "الثنائية القطبية"، أو تعدد الأقطاب، الأمر الذى شكل ملامح الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تطلع إلي التفوق والريادة، والصين التي تسعي إلي القضاء علي الهيمنة الأمريكية من خلال تحول القوة (عبدالوهاب ،2022 ، 773) .

نظرية تحول القوة ضمن معياري التوزيع والقناعة:

يُشير مفهوم تحول القوة "Power Transition " إلي فقدان الدولة التي لها الهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، ولكي يحدث هذا التحول يجب علي القادم الجديد التمتع بكافة مصادر القوة بشكل أكبر من الدولة المهيمنة أو في أقل تقدير تعادلها في القوة (عبدالحفيظ ، 2015 ، 11)، كما يحدد منظور تحول القوة إلي ترتيب الدول وتحديد مراكزها وموقعها في المجال الدولي، والدور المحورى للقوة كمعيار أساسي للترتيب .

المطلب الثاني: أهمية أفريقيا الجيوسياسية:

يعتبر أهمية أفريقيا الجبيوسياسية تنبع من خلال موقعها الإستراتيجي، باعتباره ممر هام في طرق المواصلات العالمية، وسيطرتها على الأذرع المائية من وجهة الملاحة الدولية، ولامتلاك القارة ثروات وموارد طبيعية، ولكن بسبب نقص الإمكانيات المادية والفنية للدول الأفريقية استغلت الدول العظمى ذلك بالاطماع وتقاطع مصالحها ونفوذها.

تتمثل أهمية القارة في امتلاكها مخزون استراتيجي وحيوي من متنوع الموارد، أهمها مصادر الطاقة والمعادن، وتعتبر القارة سوقاً استهلاكي محفزة للقوى الدولية، هذا إلى جانب الضعف السياسي والأمني في جميع اركان القارة الافريقية، تلك كانت أسباب دخول القوى الاستعمارية داخل القارة للانقضاض على الكم الهائل من الثروات، اتخذ الصراع في افريقيا بعداً اقتصادياً إلا أن البعد ينطوي ضمن أبعاد استراتيجية عامة تجعل من القارة محط أنظار العالم من منطلق المصالح السياسية والأمنية التي تسعى الدول المتنافسة على تأمنيها في القارة الأفريقية .

المطلب الأول: الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا:

جاء الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية في سياق حصار نفوذ القوى الكبرى، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القارة مجالاً للاستثمار وسوقاً مهمة من الموارد الأولية. تعتبر رغبة الولايات المتحدة هي الاستفادة من الخيرات الافريقية التي تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي وامتلاكها أكبر مخزون للعديد من الثروات

والمعادن الاستراتيجية، يكتسب النفط الافريقي أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بدأت باستيراده منذ خمسينات القرن الماضي، وتم اصدار تقرير في 2001 حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة إلى الطاقة أكد فيها ان افريقيا ستكون أحد أهم المصادر المتنامية بسرعة من النفط والغاز. بعد أحداث 11 سبتمبر باتت أفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، لقد تنامى الاهتمام السياسي والعسكري بأفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بدليل زيارة كاتب الدولة في الشؤون الخارجية "كولن باول" في سبتمبر 2002 وزيارة الرئيس "جورج بوش" الابن لكل من السنغال ونيجيريا وبوتسوانا واوغندا وجنوب أفريقيا في يوليو2003، تلك الزيارات كانت عبارة عن تمهيد لاجتماع سري عقد بتاريخ 23و24 مارس 2004 للمرة الأولى في مركز قيادة الجيش الأمريكي في مدينة شتوتغارت الألمانية بمشاركة 8 دول أفريقياروهي التشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال والجزائر وتونس، وظلت مداولاته طي الكتمان تمحور حول موضوع التعاون العسكري في المكافحة الشاملة للإرهاب وخاصة في منمطقة الساحل الفاصلة بين المغرب وأفريقيا السوداء وبين المناطق النفطية في الشمال وخليج غينيا. (محمد يوسف،2014، ص54)

بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وبعد اطلاق مشروع هندسة التفرد الأمريكي من خلال قيادتها للاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في دول شمال أفريقيا شريكاً وثيقاً لتتحول بعدها أجندة السياسة الأمريكية في المنطقة إلى ترتيبات على المدى البعيد ضماناً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وهو الأمل الذي تجسد من خلال الخارطة السياسية والأمنية الأمريكية المسيطرة لمنطقة شمال أفريقيا.

تسارعت وتيرة العمليات الإرهابية منذ أحداث 11 سبتمبر وتزايدت الجماعات الإرهابية الموجودة داخل القارة باعتبارها بيئة حاضنة، فخلال الفترة ما بين 2006 إلى2009 تفشت التنظيمات الإرهابية في معظم القارة مهددة مصالح الولايات المتحدة

الأمريكية، وبالتزامن مع انتشار الجماعات الإرهابية في أفريقيا بدأت ظاهرة القرصنة الصومالية في مياه خليج عدن وبحر العرب في عام 2008، أدى ذلك لتعريض السلامة البحرية في مضيق باب المندب مما استدعى تدخلاً عسكرياً في المنطقة سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الكبرى لحماية السفن التجارية المارة في مضيق باب المندب. (جميل مصعب،2016، ص21)

صرح الجنرال ويليام وارد قائد قيادة المنطقة الإفريقية للبنتاجون "أفريكوم" أن وزارة الدفاع الأمريكية لديها شراكة عسكرية مع 35 دولية من إجمالي 53 دولة إفريقية، وقد ازداد هذا الرقم على المدى القريب أيضًا. تحتل المنطقة الإفريقية أهمية استراتيجية لدى منظومة التخطيط العالمية للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو ما يؤكده إنشاء تلك القيادة العسكرية الإقليمية في إفريقيًا التي أعدها البيت الأبيض في هذا القرن، وهي المنطقة الأولى التي يتم إنشائها منذ نهاية الحرب الباردة، والأولى منذ 25 عامًا أيضًا.

انطلق مع الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2008 النشاط الفعلي لـ"القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية دائرة حركتها التدريبية واللوجستية والهجومية. وأتت الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد قبل مغادرة الوزارة، وهو قرار كان موضع جدل حادّ مع قيادات عسكرية تحفظت على الخطوة. وتشمل دائرة تدخل "أفريكوم" أو "أفريك كوماندمينت"، المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية، كامل القارة الأفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وأرخبيل القُمر. وتتولى "أفريكوم" متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الأفريقية التي كانت وزارة الخارجية تُشرف على تنفيذها.وللولايات المتحدة في هذين المجالين حزمة من برامج التعاون العسكرية مع بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الصحراء، نذكر منها ثلاثة برامج رئيسية على الأقل هي أولا تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج "أكوتا" للتدريب والمساعدة، وثانيا "أيمت" أي

برنـامج التـدريب والتعلـيم العسـكري الـدولي، وثالثـا البرنـامج الرئاسـي لمكافحـة الإيـدز. وتُقدر موازنتـه بـأكثر من 18 مليـار دولار علـى مـدى خمسـة أعوام، لكـن هـذه البـرامج قابلة للمراجعة في ضوء ضغوط الأزمة المالية الحالية على الموازنة الفدرالية.

توسعت فيما أسمته "نقاط الارتكاز" لتشمل أكبر عدد ممكن من دول العالم، تحقيقا لإستراتيجيتها الجديدة في الأمن القومي كما عبر عنها الرئيس جورج بوش في العشرين من سبتمبر/أيلول 2002، والمقصود بنقاط الارتكاز هو أن تمتلك المؤسسة العسكرية الأميركية مواطئ قدم لها، صغيرة لكنها فعالة، ومجهزة بإمكانيات التوسع لتتحول في وقت وجيز من مجرد نقطة للارتكاز إلى قاعدة أو ما يقاربها في إمكانياتها وقدراتها العسكرية والقتالية، وقد سارت واشنطن في هذا الاتجاه حتى أصبح لديها –جنبا إلى جنب مع القواعد العسكرية– العديد من نقاط الارتكاز المهمة، والتي تعمل كذلك بالتنسيق مع القوات صغيرة الحجم العاملة في بعض البلدان تحت مظلة "التسهيلات" الممنوحة لها، وللولايات المتحدة في أفريقيا حاليا قواعد عسكرية في أوغندا وجيبوتي والسنغال وجمهورية ساوتومي وبرنسيب (بالقرب من الساحل الشمال الغربي للغابون)، أما نقاط الارتكاز سابقة الذكر فهي كثيرة وتمتد في العديد من بلدان القارة.

خريطة التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا:

فيما يلي قائمة بأهم التمركزات والمواقع العسكرية الأمريكية في أفريقيا:

- جزيرة أسينشن: تقع الجزيرة في مقابل الساحل الغربي الأفريقي تحديداً أمام الساحل الأنجولي وتتبع هذه الجزيرة بريطانيا.
- قاعدة ليمونيير في جيبوتي: تأسست عام 2001 ويعمل بها حوالي3200 جندي أمريكي، وتلعب القاعدة دوراً هاماً في توجيه القوات الأمريكية في أفريقيا، وتخوض معارك ضد التنظيمات الإرهابية في شرق أفريقيا.
- تمركزات في شرق القارة: مثل قاعدة سيمبا في كينيا التي تضم عناصر من المظليين في الجيش الأمريكي، كما توجد قوات طوارئ أمريكية في مدينة

بجمبورا عاصمة بروندي، تستخدم القوات الأمريكية مطار كسمايو في جنوب الصومال في إدارة العمليات العسكرية، وكذلك موقع نزارة في جنوب السودان ومطار عنتيبي في أوغندا.

- تمركزات في غرب القارة: ففي شمال الكاميرون توجد قاعدة أمريكية داخل إحدى القواعد العسكرية الكاميرونية، ويتم استغلال تلك القاعدة في تسيير الطائرات دون طيار.
- قاعدة واغادغو في بوركينافاسو: تتمركز في العاصمة البوركينية واغادغو قاعدة عسكرية أمريكية صغيرة هدفها تحقيق التعاون العسكري بين أمريكا ودول غرب أفريقيا وتحقيق المراقبة الأمريكية للساحل الغربي الأفريقي.

المطلب الثاني: الإنتشار العسكري الصيني في أفريقيا:

يعتبر الاهتمام بدول العالم الثالث من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية خاصة على الصعيد العسكري، فنظراً للمقدرات العسكرية الصينية تمكنت بيجين من ردع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في صراعها مع تايوان. تدرك الصين أن القارة الأفريقية بحاجة إلى عتاد أمني وعسكري لمساعدتها على ضبط حدودها وأمنها المجتمعي، وآليات برية وبحرية وجوية من العتاد واللوجستيك لدعم قدرات الدول الإفريقية على القتال والدفاع المشروع على أقاليمها وسيادتها، تزويدها بالتكنولوجيا الرقمية في مجال الدفاع وكنولوجيا المعلومات واستخدام الطائرات بدون طيار وغيرها من التكنولوجية الجديدة للقتال. (كريم أبو حلاوة، 2015،ص65)

خطوة بكين المرتقبة جاءت بمثابة إعلان لمرحلة جديدة من التنافس الصيني مع القوى الاقتصادية الرئيسة ذات النفوذ التقليدي في المنطقة، إذ تعد جيبوتي درة تاج القرن الإفريقي، ومضيق باب المندب أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها احتضاناً لحركة السفن، إذ يربط المضيق بين البحر الأحمر وخليج عدن الذي تمر منه أكثر من 25 ألف سفينة سنوياً، تمثل ما يزيد عن 7% من إجمالي حركة الملاحة العالمية. كان من الطبيعي أن يثير اعتزام الصين بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي

هواجس لا تخفى لدى الولايات المتحدة وفرنسا، الدولتين الكبريين صاحبتي النفوذ التقليدي في إفريقيا، حيث اعتبرت واشنطن أن هذه الخطوة من شأنها إثارة توتر في العلاقات الأمريكية الصينية، بسبب ما قد يثيره الوجود العسكري الصيني في القرن الإفريقي من احتمالية تعارض مع المصالح الأمريكية خصوصاً، والغربية عموماً، كما اعتبرت واشنطن وباريس أن وجوداً عسكرياً صينياً في جيبوتي من دون دراسة متأنية أو تشاور حكومة جيبوتي مع حلفائها الغربيين يعد أمراً غير مقبول.

ومع بدء إرهاصات بناء القاعدة العسكرية الصينية الجديدة في جيبوتي أبدت الولايات المتحدة وفرنسا واليابان تحفظات عدة على تنامي العلاقات الاقتصادية والأمنية الصينية مع جيبوتي، باعتبارها مدخلاً لمد ذراع بكين العسكرية في تلك المنطقة الحساسة من العالم. كما بدأت الدول الثلاث بالفعل مشاوراتها للضغط على الرئيس الجيبوتي، إسماعيل عمر جيله، بعدم الترشح لفترة رابعة في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها العام الجاري، أو دعم مرشح آخر لمنافسته وإزاحته عن الحكم إذا أصر على خوض الانتخابات القادمة، على أن يكون هذا المرشح أكثر قدرة على تحقيق وتدعيم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في جيبوتي ومنطقة القرن الإفريقي. قلل وزير الخارجية الجيبوتي من شأن المخاوف الغربية من احتضان بلاده لأول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، معتبراً بكين حليفاً إستراتيجياً إضافياً إلى جانب باريس وواشنطن، مشيراً إلى أن الصين باتت تملأ فراغاً كبيراً في إفريقيا لأن الدول التي كان من مسؤوليتها تعويض هذا النقص لم تقم بذلك»، ومضيفاً أن «الأفارقة قد انتظروا طويلاً أن يأتي الأوربيون وآخرون لمساعدتهم في عملية التنمية، لكن الصين هي من قامت بهذا العمل«، وقد سعت الصين لطمأنة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إزاء تلك الخطوة، إذ نزعت وزارة الخارجية الصينية الصفة العسكرية عن قاعدتها المرتقبة في جيبوتي، باعتبارها «نقطة تموين» تستخدم في سياق عمليات الدعم اللوجيستي للسفن التجارية الصينية، إضافة إلى دعم سفنها الحربية المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة في سياق محاربة القرصنة البحرية في خليج عدن، بجانب تأمين الملاحة الصينية، والقيام بعمليات إجلاء رعايا الصين في حالات الطوارئ، نظراً لبعد

جيبوتي عن الصين بنحو سبعة آلاف كيلومتر. كما أكدت الخارجية الصينية أن سياستها في القارة الإفريقية ليست بحاجة إلى مثل هذه النوعية من القواعد ذات الصفة العسكرية، وأن بناء القاعدة اللوجيستية الجديدة يأتي في سياق اتفاقية تعاون وتدريب بين القوات المسلحة الصينية والجيبوتية، تم توقيعها مع الرئيس الجيبوتي في فبراير 2014.

المطلب الثالث: التنافس العسكري الأمريكي الصيني:

وفقًا للإحصاءات والتوقعات المتاحة، سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين مثيله في الولايات المتحدة في غضون عقد من الزمن. ونتيجة لذلك، فإن النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين يمر بتحولات جيوسياسية وجغرافية اقتصادية. وترى الولايات المتحدة أن صعود الصين يمثل تحديًا اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا وحتى أيديولوجيًا. لاحتواء هذا التطور غير المسبوق الصين ولحماية الهيمنة الأمريكية ، بدأ الرئيس أوباما ، بين أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012 ، السياسة الآسيوية كعنصر من المكونات الأمريكية. السياسة الخارجية للمستقبل. لجعل الولايات المتحدة تلعب دورًا رائدًا في آسيا وخارجها. عند توليه منصبه ، وصف دونالد ترامب الصين بأنها منافس استراتيجي وقرر شن حرب اقتصادية وتكنولوجية ضد الصين في عام 2018 تحظر على الشركات الأمريكية بيع المعدات لشركة هواوي الصينية ، في نقل أوضاع حقوق الإنسان في شينجيانغ ، تقييد التأشيرة على الطلاب والعلماء الصينيين: مما ينذر بالمنافسة الأمريكية الصينية على الصدارة العالمية. هذا الإجراء ، في رأيي ، يضع حدًا للقطبية الأحادية التي أعقبت الحرب الباردة ويفتتح السمة شبه الثنائية القطبية للنظام الدولي الحالي. علاوة على ذلك، أطلق الرئيس جو بايدن للتو، مع حلفاءG7 ، برنامج ***Build Back Better World (B3W)*** الذي يهدف إلى احتواء النفوذ الصيني في جميع مناطق العالم ، وخاصة في أفريقيا.

في إفريقيا، تستجيب المنافسة بين الولايات المتحدة والصين للضرورات التي تحددها كل قوة عظمى لحماية مصالحها الحيوية. تظهر هذه المنافسة في إفريقيا من خلال

المبادرات أو الأطر المختلفة التي أطلقتها القوتان العظميان في إفريقيا. منذ عام 2000 ، أطلقت الولايات المتحدة ونفذت مؤسسات وبرامج رئيسية، ولا سيما: مؤسسة تحدي الألفية ***(MCC)***، وقانون النمو والفرص الأفريقي ***(AGOA)*** ، والمجلس الأفريقي ***(AFRICOM)***، ومبادرة القادة الأفارقة الشباب ***(YALI)*** ، ومؤخراً ***B3W*** ، للتواجد في القارة والتنافس مع الصين. البعض لديه هدف مبدئي لدعم الاقتصادات الأفريقية ومحاربة الإرهاب في أفريقيا. في السنوات الأخيرة، أضافت أفريكوم على سبيل المثال هدفًا جديدًا وهو احتواء النفوذ الصيني في إفريقيا. منذ قمة ***G7*** الأخيرة في إنجلترا، كان لـ ***B3W*** دور في اقتراح بديل آخر للتنمية الاقتصادية والتجارية والصناعية، في مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية ، من أجل نمو أخضر يكافح ظاهرة الاحتباس الحراري، خاصة في إفريقيا. . رداً على ذلك، تعتمد الصين على صداقتها التاريخية دون تدخل سياسي مع الدول الأفريقية، ويتم تقييم شراكتها الاستراتيجية بشكل دوري خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي .

المطلب الرابع: الوضع الأمريكي في القارة الافريقية بعد التصاعد الدور الصيني:

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت تأخذ الصين مساراً جدياً وحزمي لعلو مكانتها العالمية، حيث أصبح الصعود الصيني في أفريقيا يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة لأمريكا وهيمنتها على العالم. حيث صار الصعود الصين هاجساً قوياً يقضى مضاجع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية شكل عام حيث نجد كم الاستثمارات التي قامت بيها الصين مقارنة بالاستثمارات التي قامت بها الولايات المتحدة ونجد ان استثمارات الصين وتواجدها في القارة يتعدى ويجتاز الاستثمارات والتواجد الامريكي في القارة الافريقية. (فاطمة الزهراء،2022)

منذ عام 2009 تعد الصين أكبر شريك تجارى لإفريقيا على مدار 13 عام متتالية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 207 مليارات دولار أمريكي خلال الاشهر العشرة الاولى من عام 2021، بزيادة سنوية بلغت نسبتها 37.5%، وبلغ الاستثمار الصيني في افريقيا 59.2 مليار دولار أمريكي، حيث المساعدات الخارجية التي وجهتها

الصين تبلغ نحو 45% خلال الفترة من عام 2013 الى عام 2018 والتي كان إجمالها 270 مليار يوان حولى 58.6 مليار موجهة إلى الدول الافريقية في شكل منح وقروض بدون فوائد وقروض ميسرة.

وبحلول نهاية عام تجاوزت الاستثمارات المباشرة في افريقيا الى 43 مليار دولار أمريكي، ووفرت أيضاً أكثر من 3500 شركة صينية في جميع انحاء القارة بشكل مباشر وغير مباشر ملايين الوظائف، وبالرغم من الاستثمارات الأمريكية في القارة الأفريقية قليلة جداً مقارنة بالتواجد الصيني وربما لا تقارن بينهم. الا ان الولايات المتحدة كان حجم الاستثمارات يبلغ 22 مليار دولار في 80 شركة افريقية فقط خلال الفترة نفسها في القارة الإفريقية، حيث حجم التجارة البينية بين امريكا والقارة السمراء يبلغ في الأعوام الماضية 64.3 مليار دولار وهو يمثل 2% من حجم التجارة الأمريكية مع دول العالم أي اقل كثيراً من الصين، وحيث بلغ قيمة المساعدات التي تقدمها امريكا الى دول القارة الأفريقية بعد 13 مليار دولار سنويا، وبلغ حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في افريقيا 2.43 مليار دولار.

ومع التفوق الملحوظ للتواجد الصيني في القارة السمراء عن التواجد لأمريكي فهذا يعطى القوة والسيطرة للجانب الصيني اكثر بكثير من الجانب الأمريكي، وبذلك فقد فقدت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها وسيطرتها وهيمنتها في الكثير من الدول الأفريقية وأصبح تواجد القلق المتزايد من التوسعات الصينية في افريقيا حيث ان الصين اصبحت الشريك التجاري الأفريقي الصيني فبلغ 254 مليار دولار مقابل 44 مليار دولار يمثلوا حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الافريقية وهذا يدل على التراجع الشديد للولايات المتحدة الامريكية في القارة السمراء.

لم تعد مطالبة روسيا والصين بنظام عالمي متعدد الاقطاب مجرد دعوة لا تجد آذاناً صاغية من واشنطن، بل صارت دعوة وحركة عملية تمهد إلى تغييرات كبرى. وقطعاً، فإن الولايات المتحدة لن تستسلم بسهولة، وستعمل على الرد على تلك المواقف بما يُثّبت هيمنتها العالمية الآخذة في الاهتزاز. وسيلعب عنصر الزمن دوراً مهماً في تحقيق

أي من المسارين؛ التعددية القطبية أم الأحادية الأمريكية. والمرجح أن الولايات المتحدة لن تتوانى عن إثارة العديد من الأزمات لتوريط الصين في أزمات عسكرية كبرى ومن ثم فرض عقوبات عليها، وتعميق الأزمة الروسية في أوكرانيا. ولا تخرج زيارة نانسي بيلوسى لتايوان عن هذا التوجه الأمريكي القريب من التنصل التام من سياسة صين واحدة، كما أن إمدادات الأسلحة الأمريكية الهجومية المقدمة لأوكرانيا بصورة أسبوعية بمئات الملايين من الدولارات، يمثل الوجه الآخر لسياسة واشنطن وحلفائها الأوروبيين لتعميق مأزق روسيا والرئيس بوتين في أوكرانيا، فضلاً عن الاستمرار بتوسيع حلف الناتو في اتجاه الأراضي الروسية، وهو ما يجسده قبول عضوية كل من فنلندا والسويد في زمن قياسي.

وبالنسبة للتحدي الصيني للهيمنة الأمريكية، فتبدو التوجهات الرئيسية في السياسة الامريكيـة ذات أبعـاد متعـددة، منهـا تحـدى الأمـن القـومي الصـيني والوحـدة الإقليميـة للبلاد، واتخاذ مبادرات داخلية للتوسع في مجالات الذكاء الاصطناعي مدنياً وعسكرياً للتفوق في غضون سنوات محدودة على ما أحرزته الصين بالفعل، وزيادة التواجد العسكري الأمريكي البحري بالقرب من مضيق تايوان، والإعلان عن صفقات أسلحة هجومية حديثة لتايوان، والعمل على زيادة معدلات التجارة بين تايوان ودول الغرب لإفشال الجهود الصينية لعزل تايوان عن الاقتصاد العالمي.

- **الصراع الأمريكي – الصيني على القارة الإفريقية:**

ومن أبرز الصراعات الدولية على الموارد الطبيعية خاصة النووية منها في إفريقيا هو صراع الطاقة حيث يمثل هذا النوع من انواع الصراع أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إفريقيا، وتظهر معالم هذا الصراع بوضوح في السودان مع احتمال تطوره إلى صراع ينتقل من السودان إلى دول أخرى في القارة الإفريقية.

وبما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي 13.1 مليون

برميل يومياً في عام 2030، وبما أنّ ما يقدر بحوالي 35% من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقيا بالمقارنة بحوالي 50% من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجد أنها أصبحت لها تواجد مكثف في إفريقيا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع مصادر الطاقة والاستفادة من خصائص النفط الإفريقي. (فاطمة الزهراء،2022، ص89)

بينما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، وهي تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي ولسياستها الخارجية وعنصراً غير قابل للمساومة وهو ما يفسر وجودها في أي مكان يوجد به النفط.

أدى نشاط اقتصاد الصين إلى إحداث تحولات عالمية في نمط الاستهلاك العالمي ولم يعد بإمكان الأمريكيين أنفسهم ادعاء عدم وجود أثر للصعود الصيني على الصعيد الاقتصادي العالمي، فإن الصين تمتلك مؤهلات التحدي الأكثر واقعية لإسقاط الهيمنة الأميركية ومنافستها لتصدر النظام الدولي، وتحولها إلى القوة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي. ولتدعيم هذا المسعى، تنتهج الصين سياسة خارجية قوامها التعاون لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإعادة توزيعات القوة العالمي، وتشجيع تعدد الأقطاب في العالم، وإقامة نظام دولي جديد.

وضمن هذا المسار تم إنشاء اتحاد الاقتصاديات الوطنية الناشئة (بريكس)، و"الإتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي"، و"منظمة شنغهاي للتعاون"، كخطوة لتأكيد القيم المشتركة بين أعضائها وتولد علاقات دبلوماسية أكثر كثافة بينهم لتسهيل بناء تحالفات عسكرية وسياسية، مع العلم أن هذه المنظمات تشكل جزءاً مهماً من البنية التحتية للنظام الدولي التي كانت تهيمن عليها الديمقراطيات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة. وقد انضمت منذ عام 2001 معظم دول آسيا الوسطى

إلى كل من منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومشروع الاستثمار في البنية التحتية الصينية المعروف باسم "مبادرة الحزام والطريق"، ومنذ ذلك الحين فتحت الجهات المقرضة الصينية التابعة للدولة خطوطاً تمويلية كبيرة عبر أفريقيا والعالم النامي، حتى أنه في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، أصبحت الصين مصدراً مهماً للقروض والتمويل الطارئ للبلدان التي لم تتمكن من الوصول إلى المؤسسات المالية الغربية أو ثم استبعادها منها، حيث قدمت أكثر من 75 مليار دولار في شكل قروض لصفقات الطاقة لكل من البرازيل والإكوادور وفنزويلا، وكازاخستان وتركمانستان.

- **الحسابات المتناقضة للولايات المتحدة الامريكية والصين كدليل للمنافسة الواقعية:**

من المتضح أن الفجوة بين الصين وأمريكا الآخذة تخفى في جوهرها صراع على صياغة النظام الدولي حيث ان الولايات المتحدة الامريكية تريد الحفاظ على صيغتها الحالية التي تمنحها المثالية والأفضلية، في حين تريد الصين تغيير قواعده.

1- **حسابات الأمريكية وفق منظور الهيمنة:** تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من فرضية ان الصين تمثل التحدي الجيوسياسي الأبرز اليها كوننا نظاماً دولياً يتماشى مع مفهومها للقوة مفاده للحق هو القوة والفائز يحصل على كل شيء، وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان العالم قائم على هذه الاسس سيكون عنفاً وغير مستقر، بالأخص ان الصين لديها القوة لتتضاعف بشكل سريع وهائل، حيث تشكل توتراً چيواستراتيچياً لأمريكا بصفتها القوة العظمى المهيمنة. حيث ان الصين تحبذ وتدفع لإعادة ضبط العلاقات التعاونية مع الولايات المتحدة الامريكية، وفي الآونة الاخيرة نجد ان هناك فخاً لتثبيطها لمواجهة المنافسة الصينية مقابل طموحات تعاون ان تحقق فعلاً. وإذا كانت الصين ستمضي في سعيها لتحقيق تفوق تكنولوچي فإنه لا يمكن الحديث عن اعادة ضبط العلاقات مع الصين بالنسبة للولايات المتحدة، والاستمرار في ممارسة سياسات اقتصادية اكراهية على استراليا

وابقاء ضغوطها على تايوان، وتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وتهديد جيرانها، لهذا ترى الولايات المتحدة الأمريكية ان الاولوية هي إطلاق سياسات مشتركة مع حلفائها ضد الصين.

2-**الحسابات الصينية من منظور تحول القوة:** ترى الصين ان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول اجهاض ومضاعفة نفوذها المتنامي، وتقييد صعودها المتنامي عند طريق محاصرتها للتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان واستراليا والهند، وذلك يجعلها في بيئة معادية بشكل مبالغ، وبحكم تحولات القوة التي تكون في صالح الصين يترتب على ذلك ان تكون الصين قادرة على تحدى الولايات المتحدة الأمريكية. ويترتب على ذلك ان الصين ترفض قواعد النظام الدولي الذي يخدم افضليات الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى الى بناء نظام جديد من العلاقات الدولية تشمل الانصاف والعدالة والاحترام المتبادل.

ويتضح مما سبق، الأهمية الكبيرة للقارة الأفريقية على المستوى الجيوإستراتيجي والعسكري والسياسي والاقتصادي، وكيف تطمع الولايات المتحدة الامريكية في السيطرة على دول المنطقة، وان الولايات المتحدة الامريكية تحاول ان ترجع قوتها المسيطرة على العالم اجمع من خلال القيام ببعض الاضطرابات الدولية وبالأخص الدول المجاورة للصين لكي تضعفها وترفض تماما رجوع نظام تعدد الأقطاب، وهذا ما يجعلها تحاول اللحاق بالصين.

- **تحديات التواجد الصيني في افريقيا في ظل الهيمنة الامريكية**

تواجه الصين عدة تحديات منذ بداية ظهورها في القارة الأفريقية حيث باتت مصدر قلق للولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي لأنها ذات نفوذ اقتصادي وسيطرة استثمارية في أفريقيا سوف نعرضها بالتفاصيل في هذا المبحث من خلال التالي: (فاطمة الزهراء،2022، ص76)

- **التحدي الأول التنافس الدولي في المنطقة:** يوجد العديد من التحديات التي تواجه الوجود والتوسع والنفوذ الصيني هناك، فالجهود والمساعدات المختلفة والمستمرة

سواء في المجالات الدبلوماسية والسياسية أو في المجالات الاقتصادية والعسكرية وغيرها، ليس بإمكان الصين التنازل عنها أمام الاندفاع والتوسع الأمريكي المتنامي أو أمام حسابات التنافس الدولي ولا سيما الأمريكي والأوروبي وأن يكون كل هذا على حساب الصين، ولذلك فإن هذا يعد أحد التحديات التي تواجه مطامح الصين وسياساتها وتحركاتها في الوقت الراهن.

- **التحدي الثاني: رد الفعل الأمريكي على التدخل الصيني في القرن الأفريقي:** تحمل ردود الأفعال للولايات المتحدة الأمريكية على تنامي الاهتمام والحضور والتوسع الصيني في منطقة القرن الأفريقي واحدة أيضا من أهم التحديات التي تواجه السياسة الصينية في تلك المنطقة.
- **التحدي الثالث: تشجيع اتخاذ إجراءات محددة إزاء السياسات الصينية:** هناك مؤشر على الاهتمام الأمريكي بالصعود الصيني قام الكونجرس الأمريكي في أكتوبر 2000 بإنشاء لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية (China U.S.- Economic and Security Review Commission (USCC، كي تكون أداة لمتابعة ودراسة واقع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وانعكاس تلك العلاقات على الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية، وتقوم اللجنة برفع اقتراحاتها وتوصياتها إلى الكونجرس سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية ذات الصلة. ويتركز عمل اللجنة في ثماني مجالات أساسية هي الانتشار النووي. التحويلات الاقتصادية، الطاقة، أسواق رأس المال الأمريكية التطورات الإقليمية الاقتصادية والأمنية البرامج الثنائية الأمريكية الصينية، الالتزام الصيني بقواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأخيرا القيود المفروضة على حريات التعبير والنفاذ إلى المعلومات في الصين. (جوزيف ناي،2008، ص87)

وتقوم اللجنة بإصدار تقرير سنوي حول تلك القضايا، يرفع إلى الكونجرس، وقد أشار رئيس اللجنة "لاري ورتزل Larry Wurzel في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة صدور التقرير الأخير للجنة الذي قدم إلى الكونجرس في 16

نوفمبر 2006 إلى أن "اللجنة تعتقد أنه في الوقت الذي تعد فيه الصين فاعلا عالميا، إلا أن شعورها بالمسؤولية لا يتناسب مع قونينها المتنامية ويطرح التقرير عددا من التوصيات للكونجرس الأمريكي في ستة مجالات مختلفة، أهمها العلاقات التجارية الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، والأنشطة الصينية على المستويين الإقليمي والعالمي والقضايا الصينية الداخلية مثل السيطرة على الإعلام والمعلومات وتطرح اللجنة تقييما شديد السلبية لمعظم السياسات الصينية وذهب "ورنزل" إلى أن اللجنة كانت تأمل أن تقوم بتوظيف موقعها داخل مجلس الأمن ونفوذها السياسي والمتنامي في آسيا وأفريقيا وباقي الأقاليم الأخرى للتعامل بمسؤولية مع الكثير من المشكلات الخطيرة، وتدعو اللجنة الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات محددة إزاء السياسات النقدية الصينية وسياسات العملة والتي لا تسمح بتعويم أو تحرير العملة الصينية في الأسواق الدولية.

والمضي قدما في الانتقادات الأمريكية حول حقوق الملكية الفكرية في الصين واثارت تلك القضية بقوة بسبب قتل الصين في دعم تلك الحقوق كما تنصح اللجنة الإدارة الأمريكية بإثارة قضية حريات الإعلام والإنترنت والتأكيد على أن مسألة اعتقال الصحفيين بسبب نشر معلومات لا ترضى عنها الحكومة الصينية يثير استياء المجتمع الدولي ويتناول التقرير قضية العلاقات الصينية مع أفريقيا خاصة فيما يتعلق بالصراع في إقليم دارفور السوداني ويؤكد التقرير في هذا الإطار على حاجة الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية لهذا الصراع ووقف عمليات الإبادة والتطهير الجارية في الإقليم وتوفير الأمن وحقوق الإنسان الأساسية للسكان المتضررين.

- **التحدي الرابع: تنامي القلق الأمريكي من المساعدات الصينية:** وهو من التحديات الكبيرة التي تواجه واشنطن حول التسهيلات التي تقدمها الصين لأفريقيا في مجال المساعدات، والتي لا تقيد مطلقا بأية شروط أو أبعاد إنسانية أو سياسية؛ إذا ترفض الصين ربط علاقاتها الاقتصادية مع القارة سواء بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية.

- **التحدي الخامس: موقف الكونجرس الأمريكي من التواجد الصيني بمنطقة القرن الأفريقي:** يتناول تقرير لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية قضية العلاقات الصينية مع أفريقيا خاصة فيما يتعلق بالصراع في إقليم دارفور السوداني. ويؤكد التقرير في هذا الإطار على حاجة الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية لهذا الصراع ووقف عمليات الإبادة والتطهير الجارية في الإقليم وتوفير الأمن وحقوق الإنسان الأساسية للسكان المتضررين؛ إذ يؤكد التقرير في هذا المجال أن السودان تمثل أحد الأمثلة البارزة لطبيعة المنهج الصيني في أفريقيا، وإحدى القضايا التي تثير اهتمام الحكومة الأمريكية وقلقها بصرف النظر عن الخطوط والتوجهات الحزبية.

وقد ذهبت كارولين بارتولوميو Carolyn Bartholomew نائب رئيس لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية، في مداخلتها بمؤتمر معهد "أمريكان "انتربرايز إلى أن الصين ترغب على ما يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط في موازنة النفوذ الأمريكي". وأضافت "بارتولوميو" أنه لا توجد علاقات ثنائية هدامة في القارة الأفريقية أكثر من العلاقات الصينية السودانية، سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية أو بالنسبة لمصالح الشعب السوداني.

لكن يلاحظ أنه وإزاء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام 1997، أصبح المجال واسعاً أمام الصين للاستثمار في مجال النفط السوداني. ولذلك تمتلك شركة النفط الوطنية الصينية نحو 40% من أسهم شركة بترول أعالي النيل، والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول النفط في ولاية أعالي النيل وتعد كل من مصر والسودان من أهم الشركاء التجاريين للصين في منطقة دول حوض النيل والقرن الأفريقي، كما أن للصين استثمارات في بعض دول المنطقة ولا سيما السودان في مجالات النفط خاصة والكونغو الديمقراطية في مجال استخراج المعادن مثل النحاس والكوبالت وكذلك في مجال الطاقة الكهرومائية.

- **التحدي السادس: المعارضة الأفريقية والدولية للسياسة الصينية:** تواجه الصين بعض التحديات التي تتعلق بمعارضة بعض جماعات المصالح داخل بعض الدول

الأفريقيـة ومنهـا زيمبـابوي وناميبيـا وغيرهـا للسياسـة الصـينية الراميـة إلـى إغـراق الأسواق الأفريقية بالسلع الصينية رخيصة الثمن والتي تهدد الصناعات المحلية في الدول الأفريقية من ناحية كما أنها تهدد مصير الآلاف من العمال الأفارقة الذين يعملون في تلك المصانع والمؤسسات الصناعية الوطنية الأفريقية، كما أن هذا السلوك الصيني يُثبط من عزيمة الاعتماد والاكتفاء الذاتي من التصنيع الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك فإن الصين تواجه العديد من العقبات التي ترتبط باللغة والثقافة والدين والتحيز الإثني وهذا الأمر يفرض على الصينيين من أجل أن يتعاملوا على نحو واسع في أفريقيا، أن يتعلم سفراؤها ودبلوماسيتها، ورجال الأعمال والتقنيون والأطباء، وجنود حفظ السلام وغيرهم اللغات السائدة في أفريقيا مثل الإنجليزية والفرنسية والعربية لكي تكون سياستها أكثر فاعلية وأكثر اندماجاً مع الواقع الأفريقي على مستوياته المختلفة.

- **التحدي السابع: المعارضة الدولية للسياسة الصينية في أفريقيا:** تواجه الصين العديد من الاتهامات الدولية من جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية الأخرى بقصور الشفافية الصينية، ومن ثم فإن هناك ضغوط متزايدة أيضاً على الصين تتمثل في ضرورة امتثالها لاعتناق الشفافية وضرورة العمل بتنسيق أوسع في مجالات تقديم التبرعات والمساعدات في أفريقيا، وضرورة مراجعة الممارسات الصينية المتعلقة بربط القروض بالصادرات السلعية لأفريقيا وهو الأمر الذي يبدو متناقضا مع مجموعة ممارسات الإقراض الحالية على ضوء ما تقوم به اتفاقيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .
- **التحدي الثامن: توجهات السياسة الصينية الراهنة تجاه أفريقيا:** تشير توجهات السياسة الدولية الحالية – ولا سيما لدى صانعي القرارات والسياسات ومتخذيها من الغربيين إلى الإقرار بأن الصين تتضيح إحدى القوى الدولية الرئيسة الفاعلة في أفريقيا، وهو الأمر الذي يمثل تحديا حقيقياً ليس للأهداف والمصالح الأمريكية والأوروبية التقليدية فحسب، وإنما أيضاً للمشروع الغربي العالمي الرامي إلى الترويج والنشر للديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي لا ينال اهتماماً صينياً في إطار تعاملها

مع دول أفريقيا، وهو الأمر الذي يلقى قبولاً واستحساناً جانب العديد من الأنظمة الحاكمة في تلك الدول الأفريقية. وعلى هذا الأساس يتنافى النشاط الصيني داخل القارة وهذا الوضع يسترعي انتباه الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى واهتمامها، والدليل على هذا النشاط الاقتصادي المتنامي أنه مع نهاية عام 2005 بدأت الصين تظهر على نحو واسع أنها الشريك التجاري الثالث والأكثر أهمية بعد الولايات المتحدة وفرنسا وقبل المملكة المتحدة.

- **خاتمة:**

حاولت الدراسة الاجابة على تساؤلات البحثية المطروحة، في شأن أحد القضايا المهمة في القارة الأفريقية وهي ازدياد نفوذ الدول الكبري في القارة وابرز هذه الدول هي الصين وتواجدها في القارة الافريقية خاصةً دولتي جيبوتي واثيوبيا وأثر ذلك على النفوذ والهيمنة الامريكية في القارة وكيفية استخدام الصين القوة الذكية في احتواء الدول الأفريقية عكس الولايات المتحدة التي كانت تستخدم القوة العسكرية فقط وتعتبر الدول الأفريقية ما هي إلا دول عالم ثالث من وجهه نظر الدول الكبرى هو استغلالها ونهب ثرواتها واخضاعها بالقوة، وكيف غيرت الصين نظرت العالم لأفريقيا أنها منطقة جيوسياسية ولوجيستية مهمة لها تأثير على العالم ومن يتعاون معاها يستطيع أن يكون الأوحد والأقوى اقتصاديا وعسكريا.

وتوضح الدراسة استثمارات الصين في اثيوبيا وجيبوتي وما وجه المقارنة بين الاستثمارات في كل منهم حيث إن الاستثمارات في جيبوتي تتمثل في استثمارات عسكرية وانشاء قواعد بها لتأمين خطوط التجارة الصينية في المحيط الهندي ومنطقة باب المندب، وان الاستثمارات في أثيوبيا تتمثل في استثمارات اقتصادية في شراء الصين كميات كبيرة من الأراضي الزراعية في أثيوبيا وتمويل واستثمارات الصين في سد النهضة الإثيوبي وتنافس الصين والولايات المتحدة على امتلاك شبكات الجيل الخامس في أثيوبيا. وتبرز الدراسة ايضاً التحديات التي واجهت الصين أثناء تواجدها في أفريقيا عامة وفي جيبوتي واثيوبيا خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول

الاتحاد الأوروبي ومن حكومات بعض الدول الأفريقية، وقد تم التوصل من خلال الدراسة على عدة نتائج أهمها:

يعد الصعود الصيني من المظاهر التي اخذت حيزاً كبيراً في القارة حيث هذا الصعود والنفوذ الصيني يتسع في القارة الافريقية ويأخذ شعبية لدى الدول الافريقية من خلال اهتمام الصين لمصلحتهم ومن خلال العلاقات الفعالة مع القارة الافريقية بدعمهم بشكل كبير بتشييد البنية التحتية للدول الافريقي ومن المصالح الواضحة التي تعمل عليها الصين من تواجدها في القارة الافريقية هو سيطرتها ووصولها على الثروات والمعادن التي توجد بالقارة والموارد الطبيعية الاخرى والموارد البترولية الثمينة وتشكيلها لتواجد قواعد عسكرية على الأراضي الافريقية.

مراجع الدراسة:

- تاج السر عبد الله محمد عمر، التنافس الدولي في افريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2021، ص2.
- جميل مصعب، تطورات السياسة الامريكية اتجاه دول افريقيا وانعكاسات الدولية) عمان: مكتبة المدينة،2016.
- جوزيف ناي (مؤلف)، محمد توفيق(مترجم)، **القوة الناعمة وسيلة لنجاح في السياسة الدولية**) الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الاولي، 2008
- حسني عبد الغني، التجارب السياسية في افريقيا) القاهرة: الدار المصرية الحديثة للطباعة والنشر، طبعة الأولى،2018
- حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، 2014.
- خالد بالطيب، دور الصين في أفريقيا: من التغلغل الاقتصادي إلى الانتشار العسكري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018، ص56.
- رشيد خشانة، القيادة الأمريكية لأفريقيا "أفريكوم"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2008، على الرابط التالي:https://studies.aljazeera.net/en/node/2951
- السيد خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا، الدوافع والرهانات، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 436، يونيو 2015، ص 33
- شريفة فاضل محمد مصطفى، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية 2010–2017، الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الأول لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد2، 2018.
- علاء عامر، هل تكون افريقيا "شرق أوسط" جديد؟، مجلة السياسة الدولية، ديسمبر 2021.
- عوض عثمان، التدخل الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط أفريقيا) بيروت: معهد الاتحاد العربي، الطبعة الاولي، 2008
- فادي شمسين، التنافس الدولي على مسارات انابيب الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، إربد للبحوث والدراسات، مجلد 20، عدد3.

- فاطمة الزهراء أحمد أنور(2022)، آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بني الفعالية والإخفاق، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية.
- كريم أبو حلاوة، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**) دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2015.(
- محمد الدابولي، التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2019.
- محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة) القاهرة: دار النهضة العربية، 2011
- محمد سليمان الزواوي، التواجد العسكري الأمريكي بإفريقيا، مجلة البيان، مايو2010، على الرابط التالي https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=546 :
- محمد عبد العاطي، خريطة الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا، الجزيرة نت، أغسطس 2008.
- محمد يوسف الحافي، الهيمنة الامريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2014
- مصطفى شقيق علام، التنمية بالعسكرة الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا، مجلة البيان، عدد353، اكتوبر2016، على الرابط التالي:
https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=5340
- نجلاء مرعي، النفط والدماء الاستراتيجية الأمريكية أنجاد افريقيا) القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، 2012
- نسيم بلهول، القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا ومناورات الأسد الافريقي 2021: اتجاهات تغير خارطة الأمن في منطقة شمال افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر2021، ص2.
- نسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد10، يناير2017، ص 32، 33.
- هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (1991-2010) (عمان: دار الزهران، 2014

– Georges Olemanu Lohalo, Yuliannova Lestari, Tresor Shongo, Betao Ngoma Mushinda, Nicole Kajir Diur, Juguel Mbala Badila, Scheel Mutombo, Michel Yemba Nonga, Claude Boyoo Itaka, Chapy Mukaya Bafita, Francois Lokembo Mutshembe, U.S-China Competition in Africa: The Strategic Ambiguity, Scientific Research Publishing, 2022.